

واقع جودة المدارس الرسمية للغات في ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٢٠)

أ.د. / جورجيت دميان جورج

أستاذ أصول التربية المتفرغ

وعميد كلية التربية الأسبق

كلية التربية جامعة بورسعيد

أ.د. / راشد صبري محمود القصبي

أستاذ أصول التربية المتفرغ

ورئيس جامعة بورسعيد الأسبق

كلية التربية جامعة بورسعيد

سوزان يوسف البغدادى

معلم خبير مادة العلوم بمجمع محمد السيد لغات

أ.م.د. / محمد ماهر محمود حنفي

أستاذ أصول التربية المساعد

والقائم بعمل رئيس قسم أصول التربية

بكلية التربية جامعة بورسعيد

تاريخ استلام البحث : ٢٩ / ٣ / ٢٠٢٢م

تاريخ قبول البحث : ١٨ / ٤ / ٢٠٢٢م

البريد الالكتروني للباحث : souzan.yossef@edu.psu.edu.eg

DOI: JFTP-2303-1275

المخلص

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لمواجهة أهم مشكلات تحقيق الجودة في المدارس الرسمية للغات في ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ - ٢٠٣٠) ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل الوضع الراهن للمدارس الرسمية و الرسمية المتميزة للغات و ذلك بإلقاء الضوء على أهداف هذه المدارس و إبراز أهم مشكلات تحقيق جودة المدارس الرسمية للغات في ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي(٢٠١٤ - ٢٠٣٠) و التي تضمنت تدنى جودة التعليم في المرحلة الابتدائية و غياب المكون التكنولوجي - ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الأولى الإبتدائية (التمكن) - غياب الإهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج و تطوير الكتاب المدرسي- غياب الأنشطة المدرسية و كيفية تفعيلها- نظم التقويم و الإمتحانات و مشكلاتها- غياب التوصيف الأمثل للتكنولوجيا- تفسى مشكلة الدروس الخصوصية - انفصال حاجة التعليم عن حاجات المجتمع - ضعف التعامل مع المناطق الأكثر فقراً- المواطنة و ضعف التركيز على القضايا الأكثر احتياجاً لتكريسها- ضعف الإنتاجية و الكفاءة التعليمية و القصور في الأداء المدرسي و الإنضباط و الإنتظام في المدارس و ضعف القدرة على الاحتفاظ بالطلاب و إنخفاض جاذبية المدرسة- غياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب- ضعف الإهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة- غياب المحاسبية و الشفافية في النظام التعليمي و ذلك لوضع مقترحات لتحقيق الجودة بالمدارس الرسمية للغات .

الكلمات المفتاحية :

المدارس الرسمية للغات -الجودة -الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي.

**The reality of the quality of official language schools in the light
of the strategic plan for the development of pre-university
education
(2014-2030)**

ABSTRACT

The study aimed to develop a proposed scenario to confront the most important problems of achieving quality in public schools of languages in the light of the strategic plan for the development of pre-university education (2014-2030). And highlighting the most important problems of achieving the quality of public schools of languages in the light of the strategic plan for the development of pre-university education (2014-2030), which included the low quality of education in the primary stage and the absence of the technological component - the weakness of basic skills in the first primary grades (mastery) - the absence of interest in improvement The quality of curricula and textbook development Absence of school activities and how to activate them- Evaluation and examination systems and their problems- Absence of an optimal description of technology- Prevalence of the problem of private lessons- Separation of the need for education from the needs of the community- Weakness in dealing with the poorest areas- Citizenship and weak focus on issues most in need of its dedication- Poor productivity And educational efficiency, shortcomings in school performance, discipline and regularity in schools, weak ability to retain students, low school attractiveness, absence of school services provided to students, poor attention to people with special needs, absence of accountability and transparency in the educational system, in order to develop proposals to achieve quality. in official language school

Keywords:

official language schools - quality - strategic plan for the development of pre-university education

المقدمة:

التعليم الحديث المتطور هو التعليم المبني على خطوات الأسلوب العلمي وعلى الانتفاع بثمار و نتائج العلم و التكنولوجيا في سبيل ترقية مستوى المعرفة و المستويات المادية والاجتماعية للإنسان، و يتطلب الأسلوب العلمي الموضوعية البعيدة عن التحيز أو الذاتية كما يتطلب الأمانة العلمية (مطاوع، ٢٠٠٤)

المتغيرات المجتمعية تلقى على التعليم دائما بتبعات من الضرورة مواكبتها و التكيف مع متطلباتها من قبل أفراد و مؤسسات نظم المجتمع و هو أمر بات من صميم غايات أى نظام تعليمى (محمد ع.، ٢٠١١).

والطالب هو محصلة أداء جميع أجزاء النظام المختلفة لذلك فإن تحسين أداء النظام التعليمى يعتمد على تحسين أجزائه المختلفة لذلك يجب أن يكون متعدد القنوات مستمرا مدى الحياة و مرتكزا على قدرات المتعلم من أجل تنمية ذاتية مستمرة (التعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ، ٢٠١٤).

ومع تطبيق سياسة الانفتاح إنعكست أثارها على المجتمع المصرى ظهرت أنشطة تحتاج إلى عمالة تتقن اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية مما أدى إلى إعتقاد بأن التعليم باللغة الإنجليزية هو التعليم الأفضل فأنشأت المدارس تجريبية للغات بالمصروفات فى مبانى حكومية ووفرت لها كافة الإمكانيات التى تضمن التفوق (حنفي، ٢٠٠٩).

وتعد المدارس التجريبية إحدى وسائل التجريب التربوى التى أنشأتها الدولة بهدف تطوير نظام التعليم بها لأعداد طلاب متميزين عن نظائرهم فى غيرها من المدارس حيث أنها تقوم بتدريس بعض المواد باللغة الأجنبية كالعلوم والرياضيات وإضافة بعض المقررات المستقلة فى اللغة الأجنبية علاوة على المقررات السائدة فى المدارس الحكومية العامة (١٣٩، ١٩٨٥).

كما شهدت التسعينات بداية نمط من المدارس التجريبية (الرسمية) الحكومية التى تجمع بين تدريس أكثر كثافة للغات الأجنبية و خدمة تعليمية يفترض فيها التميز فضلا عن مصروفات مدرسية بالغة الإرتفاع قياساً على التعليم الحكومى ، و إن كان أقل بكثير مما يتطلبه التعليم الخاص من مصروفات و هى (المدارس التجريبية للغات) (أخرون س.، ٢٠٠٩).

أما فى الألفية الثالثة فقد أصدرت اللجنة الوزارية لتطوير التعليم قبل الجامعى برئاسة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ - ٩ - ٢٠٠١ قرار الخطة العشرية المقدمة من وزارة التربية و التعليم و التى تضمن تحويل ١٠ % من مدارس كل مرحلة من مراحل التعليم إلى مدارس تجريبية (رسمية للغات) تابعة للوزارة بواقع ٣٠٠ مدرسة سنويا على الأقل موزعة على المحافظات المختلفة حسب الكثافة السكانية (حجى، ٢٠٠٤).

ولعل اتجاه الدولة لزيادة عدد المدارس الرسمية للغات في إطار الاهتمام الذي أولته الدولة لتحسين نوعية التعليم يدعو لتطوير هذا النوع من المدارس في ضوء استراتيجية التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ - ٢٠٣٠).

أولاً : مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

حرصت الحكومة المصرية على تقديم نوع متميز من التعليم الحكومي يساعد على تنشئة أفراد قادرين على القيام بمسئولياتهم نحو وطنهم و التعامل مع التطور التكنولوجي الهائل و هذا النوع من المدارس هو المدارس التجريبية (الرسمية) للغات و هي مدارس ذات طبيعة خاصة تتناسب مع طبيعة عصر العولمة و على الرغم من أهمية المدارس الرسمية للغات كنموذج حديث لتطوير التعليم قبل الجامعي في مصر، إلا أن هذا النمط من التعليم يعاني العديد من المشكلات التي تمثلت في :

١- مشكلات إدارية و تشمل نمطية أساليب الإدارة و عدم تنمية هيكلها و نظمها الإدارية و ضعف ضوابط الإستقرار الوظيفي للعاملين بالمدارس الرسمية للغات ووجود صعوبات في الصرف المالي و عدم مناسبة الحوافز المادية على الجهود المبذولة

٢- مشكلات تنظيمية و منها مشكلات اختيار العاملين و توزيعهم و توجيههم و الإشراف و مشكلات تنظيم و تطوير المناهج و الأهداف و الخطط و عدم وجود توجيه فني متخصص عدم توافر برامج تنمية مهنية لمعلمي الرياضيات و العلوم باللغات الأجنبية و أيضا مشكلات خاصة بالتنمية و التطوير المهني للمعلمين و عدم وجود خطة واضحة لتلك المدارس و قصور البناء التنظيمي و عدم وضوح القرارات الوزارية المنظمة للعمل لدى العاملين بالإضافة إلى قلة التدريبات و البعثات (محمود، ٢٠١٥).

كمانجد التوزيع غير العادل لمنظومة المدارس الرسمية للغات على مستوى محافظات الجمهورية تأسيسا على الكثافة السكانية لكل محافظة (العزیز، ٢٠١٥).

٣- مشكلات تتعلق بالتلميذ و تشمل ارتفاع سن الأطفال المقبولين في رياض الأطفال بالمدارس الرسمية للغات و محدودية توافر أليات اكتشاف الموهوبين ضعف الخدمات التي تقدم للتلميذ و منها مشكلة الكتاب المدرسي عدم وجود مميزات لهم في امتحانات إتمام شهادة الثانوية العامة (أسوة بالحافز الرياضى و كذلك عدم تقديم منح خاصة بهم).

٤- مشكلات تتعلق بالمعلمين و تشمل محدودية الكفاية المهنية للمعلمين و عدم وجود ثوابت لاختيار المعلمين للمواد المختلفة و ضعف الإعداد لمعلمي المواد التي تدرس باللغات الأجنبية مثل الرياضيات و العلوم و الحاسب الألى و عدم وجود مراكز تنمية مهنية متخصصة صعوبة

توافر معلمين في مواد التخصص مثل الرياضيات و الكيمياء و الفيزياء كذلك قلة وجود موجهين على درجة من الكفاءة و خاصة موجهي المواد التي تدرس باللغات الاجنبية كذلك عدم وجود مناهج خاصة بل هي مناهج تقليدية تعتمد على الإنجاز الكمي و تفتقر إلى تنمية قدرات التفكير العليا و تحمل المعلم للكثير من الأعباء نظرا لقلّة عدد المعلمين مما يمثل عائقا أمام الدور المنوط به (محمد ي.، ٢٠١٤) الأمر الذي يحث على ضرورة الوقوف على ماهية المدارس الرسمية للغات و ماهي فلسفتها و أهدافها و أنواعها و خصائصها و ما المشكلات المتعلقة بالجودة في ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠).

و تأسيساً على ما سبق تتضح مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :

- ما الإطار الفكري الذي ترتكز عليه فلسفة المدارس الرسمية للغات ؟
- ما أهم مشكلات تحقيق جودة المدارس الرسمية للغات وفقاً لاستراتيجية التعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠)؟
- ما أهم المقترحات لتطوير جودة المدارس الرسمية للغات في ضوء استراتيجية التعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠) ؟

ثانياً: أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى:

- ١- إلقاء الضوء على الوضع الراهن للمدارس الرسمية و الرسمية المتميزة للغات.
- ٢- إبراز أهم مشكلات تحقيق جودة المدارس الرسمية للغات في ضوء الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠).
- ٣- وضع مقترحات لتحقيق الجودة بالمدارس الرسمية للغات في ضوء استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠) ..

ثالثاً: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة الحالية من مجموعة من النقاط التالية :

- ١- إلقاء الضوء على الواقع الحالي للمدارس الرسمية للغات .
 - ٢- مواكبة هذه الدراسة للجهود العالمية و الإقليمية و المحلية المبذولة لتطوير التعليم.
- تعدد الجهات المستفيدة حيث من المتوقع أن يستفيد من نتائج الدراسة و توصياتها الباحثون في مجال التربية و المخططون المهتمون بمجال التربية و المسؤولون عن المدارس الرسمية للغات .

رابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لملائمته لطبيعة الدراسة حيث أنه طريقة من طرق التحليل و التفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية حيث جاء المنهج الوصفي ليتم من خلاله التعرف على الوضع الحالي للمدارس الرسمية للغات و التعرف على نقاط القوة و الضعف بهذه النوعية من المدارس و تكوين ملامح عامة لهذه المدارس فالبحوث الوصفية أكثر طرق البحث شيوعاً لأنها تحصل على حقائق دقيقة عن الظروف القائمة و تستنبط علاقات هامة و المنهج الوصفي يعنى بالدراسات التي تهتم بجمع و تلخيص الحقائق المرتبطة بالظواهر أو القضايا التي يمكن أن يرغب الباحث في دراستها و استشراف المستقبل و كيفية تغيير مسارات المستقبل من خلال تحديد القوى التي تعوق مساره (اسكاروس، ٢٠٠٦).

خطوات الدراسة :

اتساقاً مع المنهجية المتبعة في هذه الدراسة فإنها تسيير وفقاً للخطوات التالية :

- أ- الإطار الفكري للمدارس الرسمية للغات.
- ب- إبراز أهم المشكلات المتعلقة بالجودة في الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤-٢٠٣٠).

ج- وضع مقترحات لتطوير المدارس الرسمية للغات في ضوء استراتيجية تطوير التعليم قبل الجامعي (٢٠١٤ - ٢٠٣٠).

الإطار النظري للدراسة :

- أ- الإطار الفكري للمدارس الرسمية للغات و المدارس الرسمية المتميزة للغات .

المدارس الرسمية للغات هي المدارس التجريبية للغات و التي تتبع وزارة التربية و التعليم و قد تم تغيير سماها بالقرار الوزاري رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ في مادته الأولى و التي تنص على أنه يتم تغيير مسمى المدارس التجريبية للغات و المدارس التجريبية المتميزة للغات إلى المدارس الرسمية للغات و المدارس الرسمية المتميزة للغات (٢٨٥، ٢٠١٤).

عرفت المدارس الرسمية للغات بدايةً على أنها " مدارس تجريبية ذات طبيعة خاصة تختلف في طبيعتها عن غيرها من المدارس".

و في ضوء ماسبق يمكن تعريف المدارس الرسمية للغات في رأي الباحثة بأنها:

"مجموعة من المدارس أنشأتها وزارة التربية و التعليم المصرية تتبع إدارة المدارس الرسمية للغات بوزارة التربية و التعليم وتشمل جميع المراحل التعليمية (رياض الاطفال و التعليم الإبتدائي و التعليم الإعدادي و التعليم الثانوي) و تهدف إلى زيادة تعلم اللغات الأجنبية مع التقليل من كثافة الطلاب و تقديم خدمات و أنشطة نظير زيادة قليلة في المصاريف السنوية ."

لم تختلف أهداف المدارس الرسمية للغات عن أهداف المدارس الحكومية عامة لكنها أضافت إليها أهداف خاصة تتغير من مرحلة إلى أخرى و إسم المدارس التجريبية الرسمية للغات و لكن بها بعض الخصائص المتميزة مثل قلة عدد التلاميذ في الفصل بالنسبة للمدارس الحكومية كذلك الإهتمام باللغة الإنجليزية و خاصة في مادتي العلوم و الرياضيات يتم تدريسهم باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى منهج مستوي خاص للغة الإنجليزية و بإرتفاع مستوي المعيشة و الدخل لشرائح المجتمع المصري في فترة السبعينات نظرا للإفتتاح الإقتصادي أصبح الضغط و الطلب من هذه الفئات في تعليم متميز أسوة بالمدارس الخاصة حيث كانت المدارس الخاصة ذات تكاليف باهظة الثمن لا تستطيع هذه الفئات الوفاء بها رغم رغباتها في التميز و خلق جيل جديد علي قدر من التميز و خاصة في مجال العلوم و الرياضيات و اللغات لذا سمحت الدولة إلى إنشاء مدارس تجريبية رسمية للغات لإعداد مواطنين مواكبين للتقدم بتلائم مع تطورات العصر.

و نجد أهداف هذه النوعية من المدارس متناسبة مع توافقات المجتمع لإلتحاق أبنائهم في توعية متميزة من المدارس لرفع مستواهم التعليمي و ذلك مقابل مبالغ مالية قليلة و مصروفات قليلة بالنسبة للمدارس الخاصة و قد كونت هذه المدارس تميزا ملحوظا لذلك حرصت الدولة علي التوسع في مثل هذه التوعية من المدارس .

وقد صدر مؤخراً القرار الوزاري رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١٤ و في مادته الأولى إلغاء مسمى التجريب و أكد على الأهداف المحددة للمدارس الرسمية للغات كما يلي:

إتاحة الفرصة لتجريب و تطبيق المناهج و الطرق التربوية و التنظيمات الإدارية الحديثة تمهيداً لنشرها كما تهدف المدارس الرسمية للغات و المدارس المتميزة للغات بالإضافة إلى تحقيق أهداف التعليم قبل الجامعي إلى :

- التوسع في دراسة اللغة الأجنبية بجانب المناهج الرسمية المقررة .
- التوسع في استخدام الأساليب و الوسائل التكنولوجية لتطوير العملية التعليمية .
- التوسع في ممارسة الأنشطة الرياضية و الثقافية والفنية و العلمية و غيرها من الأنشطة .
- إقتراح المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق الترابط بين المدرسة و المنزل و البيئة و المدارس الأخرى في ذات المرحلة التعليمية .
- رعاية الموهوبين و المتفوقين في جميع المجالات و الإهتمام بهم .

- الإهتمام بترسيخ القيم الروحية و التربوية و الأخلاقية و تعميق الولاء للوطن و المواطنة .

يوجد نوعين من المدارس الرسمية للغات الإختلاف بينهما في الخدمات المقدمة و كذلك المستوى الرفيع و بالتالي يؤثر ذلك على المصروفات المدرسية .

جدول رقم (١) : جدول يوضح عدد المدارس الرسمي لغات على مستوى الجمهورية و عدد المدارس الرسمي لغات على مستوى محافظة بورسعيد في جميع المراحل

المرحلة	التبعية	المدارس	الفصول	الطلبة
رياض الأطفال	جملة رسمي لغات	١٠٧٤	٦١٢٧	٢٨٥٤١١
	رسمي لغات بورسعيد	٢٦	١١١	٥٦٣٣
الابتدائية	جملة رسمي لغات	٩٧٢	١٤٣٨٢	٦٦١٣٤٢
	رسمي لغات بورسعيد	٢٣	٢٩٤	١١٣٣٢
الاعدادية	جملة رسمي لغات	٦٣٤	٣٩١١	١٦٥٤٨١
	رسمي لغات بورسعيد	١١	٦٦	٢٦٤٣
الثانوية	جملة رسمي لغات	٤١٨	٢٨٤٢	١٠٢٦٢٦
	رسمي لغات بورسعيد	٧	٥٩	١٣٢٧

و يوضح الجدول السابق عدد المدارس الرسمي لغات على مستوى الجمهورية و عدد المدارس الرسمي لغات على مستوى محافظة بورسعيد في جميع المراحل .

ب- أهم المشكلات المتعلقة بالجودة في الخطة الاستراتيجية لتطوير التعليم قبل الجامعي(٢٠١٤-٢٠٣٠).

جوده التعليم قبل الجامعي تعني القدرة علي تحقيق التعليم الرصين ذلك يؤدي بدوره إلي إكساب المتعلم مقومات التفكير الصحيح وأصول المواطنة الصالحة و التعايش مع الآخرين بسلام و فهم المضمون بعد تحليل الرسالة و التعامل بذكاء مع القضايا العامة و الخاصة علي السواء و مواصلة الدراسة بتفوق في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي (إبراهيم م.، ٢٠٠٩).

ويري كثير من الباحثين و المفكرين أنه لا غني عن رؤية استراتيجية متكاملة تستهدف الوصول إلي تعليم متميز للجميع و تحقيق الجوده الشاملة للتعليم كأساس للتحوّل نحو مجتمع المعرفة وصولاً لإعداد أجيال جديدة قادره علي التكامل بفاعلية مع لغة العصر و التكنولوجيا و التطور و ذلك في المرحلة الراهنة التي نتعرض فيها لإملاءات تستهدف تخريباً لثقافتها و تعليمها (مدكور، ٢٠٠٨) . و لم تعد المسألة تقتصر علي تهيئة فرص التعليم كهدف كمي فقط ولكن لا بد أن تتجاوز ذلك إلي رفع كفاءة العملية التعليمية والتوجيه إلي استخدام معايير للحكم علي مدي تحقيق المدرسة لأهدافها و دراسة العوامل التي تعوق إحراز هذه الأهداف و تصميم الإجراءات اللازمة لتصحيح المسار و علاج المشكلات و توفير الإمكانيات المطلوبة لتحقيق مخرجات التعليم عالية الجودة (عزب، ٢٠٠٨).

بالرغم من الفرص المتاحة للالتحاق بالتعليم للجميع إلا أنها لا تكفي بمفردها لتحقيق المساواة فالنوعية المتدنية للتعليم و ضعف كفاءته و فقدان الصلة بينه و بين المتعلمين تعد عاملاً أساسياً في الإستبعاد الاجتماعي و الحرمان مما ينتج عنه ارتفاع معدلات الهدر بالعملية التعليمية و ضعف

التحصيل و انخفاض جودة و نوعية التعليم و التحدى هنا يتمثل فى حصول جميع الأفراد على نفس الفرص التعليمية إلى جانب عدالة توزيع الخدمات بكافة المؤسسات التعليمية بحيث يحقق التعليم المتميز و يكون التعليم للجميع و تعزيز الجودة على جميع المستويات (عبدالقادر م.، ، ٢٠١٠) و تتمثل قضايا الجودة فى (التعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى ، ٢٠١٤):

١- تدنى جودة التعليم فى المرحلة الابتدائية و غياب المكون التكنولوجى فيه

هناك فجوة واسعة بين الدول النامية و الدول المتقدمة فى مجالات استخدام التكنولوجيا فى شتى ميادين الحياة و خاصة فى الميدان التربوى و الثقافى و تزداد هذه الفجوة اتساعاً بمرور الزمن و ذلك لعدة عوامل فى مقدمتها صعوبة نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بسبب تعقدها المادى و لكون التقدم التكنولوجى لايعتمد على الأجهزة و الأدوات و الآلات فقط انما يتوقف كذلك على طبيعة البناء الاجتماعى و الثقافى خاصة و أن الدول النامية تعاني من تخلف فى القيم و الاتجاهات و أنماط السلوك التى تتعارض مع متطلبات التقدم العلمى و التكنولوجى و توطين التكنولوجيا مع أنماط التنمية الحديثة و هذا يزيد من صعوبة لحاقها بالركب الحضارى و أن كل ذلك لا يتحقق فى غيبة من استخدام التكنولوجيا المعاصرة بصورة عامة و فى المجال التربوى و الثقافى بصورة خاصة (القاسم، ٢٠٠٠).

كما يجب تزويد المناهج بموضوعات علمية و تكنولوجية وإتصالية تساير هذا العصر عصر التكنولوجيا و الإلكترونيات و ثورة المعلومات و سرعة الإتصالات حتى تعد مواطناً قادراً على التعامل و الإندماج فى الحياه لأننا فى عصر القفزات العلمية الهائلة حتى لا تحدث فجوة بين ما يدرسه الطالب داخل المدرسة و ما يوجد خارجها بمعنى أن بقاء المجتمعات اليوم متوقف على قدرات أبنائها و مدى استيعابهم لعلوم العصر و استخدام ما تعلموه فى تطوير المجتمع و ذلك عن طريق استخدام تكنولوجيا التعليم (أبولوفا و عبدالعظيم، ٢٠٠٨):

- توفير تكنولوجيا التعليم فى الفصول الدراسية (حجرة الدراسة).
- تشجيع التلاميذ على المشاركة فى إنتاج البرمجيات .
- توفير قاعدة بيانات واضحة و كاملة بالمدرسة.
- و يمكن تحقيق قفزة فى مجالات العلم و التكنولوجيا بصفة عامة و الثقافة التكنولوجية فى ميادين التعلم بصفة خاصة و ذلك من خطوات عديدة من أهمها:
- تخطيط و تنفيذ مشروعات و برامج تربوية فى ميادين الثقافة التكنولوجية المختلفة .
- استخدام الأدوات و الأجهزة و استثمارها فى تيسير الحياة اليومية .
- تعويد الطلبة على الأسلوب العلمى فى التفكير و حل المشكلات.
- نشر القيم و الاتجاهات الايجابية بين المواطنين لتقبل و استيعاب مفاهيم التكنولوجيا و مضامينها .

- ترجمة المناهج الدراسية إلى أنماط سلوكية متميزة في حياة الطلبة و زيادة عدد الحصص المخصصة لتدريس الموضوعات التي تتعلق بالثقافة التكنولوجية .
 - التوجيه نحو الدراسات العلمية و التخصصات الدقيقة و خاصة في مجال التكنولوجيا .
- و لكي يتحقق كل ذلك لا بد من اتباع أساليب تربوية عصرية لا تعتمد على التلقين و الحفظ و التسميع بل تستند إلى الممارسة و التجريب و ذلك في إطار استيعاب متغيرات العلم و التكنولوجيا (القاسم، ٢٠٠٠).

٢- ضعف المهارات الأساسية في الصفوف الأولى الابتدائية (التمكن).

قام المركز القومي للبحوث التربوية و التنمية بإجراء بحث بعنوان (تقويم المناهج الدراسية للحلقة الأولى من التعليم الأساسي للصفوف الخمسة الأولى و تناول البحث التعرف على صعوبات التعلم التي تواجه تلاميذ هذه المرحلة و التي تركزت في ضعف مستوى التمكن من المهارات و المعلومات ، كما يظهر في سلوك التلميذ في أثناء تفاعله مع مدرسيه و زملائه داخل الفصل البطة في اكتساب المهارات أو المعلومات أو حل المشكلات ، كما أشارت دراسة أخرى إلى أن ٧٩% من أفراد المجموعة التجريبية لا يعرفون حروف الهجاء فهم غير قادرين على القراءة أو الكتابة (الهجاء) و أن ٥٠% من تلاميذ المجموعة الضابطة لا يقرأون و لا يتعرفون صورة الحرف داخل الكلمة و اسقاط بعض الأصوات من الكلمات و ينعكس ذلك سلبا على قدرتهم على الهجاء (مصطفى والسيد، ٢٠٠٦) .

من الضروري عند وضع البرنامج العلاجي ألا يقتصر على إحتياجات الطفل دون الطبيعية لأن كل حالة تختلف عن غيرها فلا يوجد برنامج واحد يحتوي على كل أساليب العلاج بل لا يوجد أسلوب شامل يمكن أن يحل كل مشاكل القراءة و ليس من الضروري أن تكون خطة العلاج دائمة بل من الممكن تعديلها من وقت لآخر أثناء نمو قدرة الطفل على القراءة و غالبا تثير الإحتياجات التدريبية للطفل تغييراً سريعاً فكلما كان البرنامج العلاجي جيداً و كلما نجحت الخطة العلاجية كان التغيير سريعاً (مصطفى، ٢٠٠٨).

٣- غياب الإهتمام بالتحسين الكيفي للمناهج و تطوير الكتاب المدرسي

بعض المناهج تعاني من الجمود عن مسايرة الاتجاهات الحديثة و ارتباطها بمجتمع التعلم و اقتصاد المعرفة حيث لا تتيح للطالب فرصا كافية للابتكار و الإبداع و التفكير الناقد و بداخله القدرة على المبادرة الفردية و احترامها و التنافس الشريف و العمل في فريق إضافة إلى وجود القصور في البرامج التدريبية على التعلم الذاتي و تنمية المهارات طبقا لمتغيرات سوق العمل و تحديد المهارات المطلوبة (التعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي ، ٢٠١٤) .

كما أن المناهج أهملت إلى حد كبير الجوانب العملية و تحولت الدراسة التي يغلب عليها الطابع اللفظي أدى إلى ثلاثية التلقى و الحفظ و الاسترجاع و أمسى الكتاب هو المصدر الوحيد للمعرفة (شحاتة، مستقبل ثقافة الطفل العربي (رصيد الواقع و رؤى الغد)، (٢٠٠٨).

و حيث أن المنهج هو مجموعة الدروس و الموضوعات المصنفة و التي تندرج تحتها معايير و تطوير المناهج أمر لا غنى عنه لأننا إذا تركنا مناهجنا على ما هي عليه دون مراجعة و تعديل فسيحكم عليها بالجمود و التخلف و من ثم تظهر عملية التطوير للتخطيط للمدى البعيد كما يجب أن تتم عملية التطوير من خلال تجريب المناهج الدراسية المطورة لمدة عام دراسي و بعدها تكتسب صفة التعميم و تتمثل تطوير المناهج في (ابراهيم م.، ٢٠١٤).

و يتضح مما سبق أن عملية التطوير هي عملية تتصف بالشمول مع المفهوم الحديث للمنهج أي يتناول كافة الجوانب تماثيا مع المفهوم الحديث للمنهج أي تتناول كافة الجوانب المفصلة بالمنهج و جميع الخبرات الدراسية وكذلك المقررات و الكتب المدرسية و الأنشطة و طرق التدريس والوسائل التعليمية و التقويم و القياس و أدواتهما.

إن الإلتزام بتطوير مناهج العلوم و الرياضيات و التكنولوجيا من نظم التعليم أخرى أثبتت نجاحها في كل المراحل التعليمية إلى جانب وضع اللغة العربية و اللغة الإنجليزية و لغة أجنبية ثانية الأمر الذي يجب أن يتلائم مع تطوير في المناهج و الذي يحتاج لوقت طويل وضع برامج تدريب المعلمين و الإرتقاء بمستواهم و توفير التمويل اللازم لذلك ووضعه في قمة الأولويات مع الإعتراف بالحاجة إلى تنمية مؤسسات التدريب في المجتمع و هو الأمر الأكثر صعوبة و تحدى في أساس عملية التطور .

- و تطوير المناهج و طرق التدريس من العوامل الهامة التي ترفع من كفاية التعليم و تؤدي بالتالي إلى خفض كلفته تلك الجهود التي تبذل لتطوير المناهج و أساليب التدريس فكل تحسين في المناهج و تطوير لأساليب التدريس يعطى عائداً كبيراً في تحسين العملية التعليمية و زيادة فعاليتها و تحقيق أهدافها مما يعنى خفض الكلفة .

- و يشكل الكتاب المدرسي أعباء كبيرة على ميزانيات التعليم و لخفض كلفة التعليم إتجهت بعض الدول النامية و غيرها إلى استخدام الكتاب المدرسي لأكثر من تلميذ بمعنى أن الكتاب المدرسي يعتبر بمثابة سلفة للتلميذ يستلمه في بداية العام الدراسي و عليه أن يسلمه لإدارة المدرسة في نهاية العام ليسلم الكتاب نفسه في بداية العام الدراسي التالي لطالب آخر و قد لاقت هذه الطريقة لتقليل كلفة التعليم نقداً شديداً حيث أن سوء استخدام الكتاب المدرسي من قبل كثير من التلاميذ يجعله غير صالح لإستخدام تلاميذ آخرين كما أن إتباع هذا السبيل يؤدي إلى متاعب إدارية للمدرسة (فهيمى، ٢٠٠٨).

إن استراتيجية المراجعة الشاملة و المستمرة في مناهجنا الدراسية التي تقوم بها وزارة التربية و التعليم لا بد و أن تستمر و تزداد فاعليتها حتى تصل أولاً إلى استراتيجية جديدة في بناء مناهجنا

تمكننا من التوزيع العادل للمعرفة على جميع الفئات و الشرائح الاجتماعية لنصل بالجميع إلى التعليم و التعلم بالاتقان وفقاً لمعايير الجودة العالمية و أن تكون المناهج الدراسية متكاملة متسقة تعكس المفاهيم و المبادئ التي تسير عليها دون تكرار أو حشو و مسايرة كل ما هو جديد في التعامل مع الحياة و البيئة الاجتماعية و الثقافية المحيطة (شحاتة، مستقبل ثقافة الطفل العربي (رصيد الواقع و رؤى الغد)، ٢٠٠٨).

٤- النشاط المدرسي و استثمار أوقات الفراغ :

أهملت كثير من الدول برامج النشاط المدرسي و قامت بالتخلي عنه لعدم وجود موارد مادية كافية للتعليم كالنشاط الرياضي و النشاط الموسيقي و البرامج الثقافية المختلفة كالمسرح و الصحافة المدرسية و المناظرات الشعرية و الأدبية و البرامج الترويحية كالرحلات و الزيارات و غيرها و أوقفت وجبات الطلاب بسبب زيادة أعداد الطلاب و نقص الموارد المتاحة (فهيم، ٢٠٠٨).

و تكمن المشكلة في أن المدارس التي تهتم بالتعليم و الدراسة فقط هي مدرسة غير جاذبة للصغار و الكبار كما أنها تصبح مصدر ملل و كأنها تكره على التعليم و لا ترتقى بالنفس و تحارب الإبداع فغياب الأنشطة الرياضية بالمدرسة يدعوا الكثير من التلاميذ للتصرفات السلبية حيث يفتقد الكثير منهم تصريف الطاقة الكامنة لديه فتخرج في اتجاه مخالف كالعنف فالأنشطة تنمي مهارات و عادات في اتجاه الإعداد الحقيقي للمواطن حتى يأخذ دوراً إيجابياً في بيئته و مجتمعه لأن إعداد الطالب للحياه يقتضى أن يمارس الحياه و لعل هذا الإتجاه يتيح الفرصة لنمو عملية الربط بين التربية و المجتمع بحيث تهدف الأنشطة التربوية للكشف عن ميول التلاميذ و هوايتهم و قدرتهم و العمل على ثقلها و تنميتها و إشباع حاجات التلاميذ البيولوجية و الاجتماعية و النفسية و غرس الصفات و الاتجاهات المقبولة إجتماعياً و تثبيت القيم الدينية و دعم مواقف التعاون و المنافسة الكريمة و التدريب على القيادة الواعية و التبعية المستنيرة و ثقل القيادات الطلابية عن طريق إكتساب خبرات جديدة تقوم على الممارسة و التجربة الواقعية و التدريب على إحترام النظم و التعليمات و السمو بغرائز التلاميذ و إعلانها و تكوين حالات الإتزان الإنفعالي و دعم إتجاهات التكيف مع الآخرين و ممارسة الديمقراطية و تحمل المسؤولية و تأكيد المعلومات و المعارف و تنمية القدرة على التفكير و التخطيط و التنفيذ و تنمية الذوق و الوجدان و إحترام العمل اليدوي و التدريب على العمل التطوعي و تنمية روح الولاء و الإنتماء .

لقد تأثرت الأفكار المؤقتة حول التعلم بشكل كبير بعلم النفس البنائي والبناء الاجتماعي. تضع هذه المنظورات التلاميذ في المركز في مواقف التعلم ؛ وبالتالي ، في تنظيم أنشطة التعلم للتلاميذ ، فإن الخطوة الأساسية هي تحديد ما يعرفه التلاميذ بالفعل ويفهمونه حول الموضوع الذي سيتم تعلمه. في مناهج التدريس البنائية بحيث يمكن استخدامها كأساس لبناء مفاهيم جديدة تحرك المتعلم. يستخدم

المعلمون مجموعة من الاستراتيجيات لفحص واستنباط فهم التلاميذ. تُستخدم هذه الأساليب بشكل أساسي لأغراض التشخيص من أجل مساعدة المعلم على فهم نقاط انطلاق التلاميذ في المجموعة وتصميم خبرات تعلم تأخذ في الاعتبار هذه الأمور وتتناول التقدم الذي يمكن أن يُنظر إليه على أنه عملية دورية (others A. t., 2004).

٥- نظم التقويم و الإمتحانات :

لا يزال الأسلوب التقليدي في الإمتحانات هو الوسيلة المتبعة في نظام الإمتحانات في مصر و مما لا شك فيه أن هذا النوع من الأساليب إنما يركز على تحصيل التلاميذ في بعض موضوعات المادة المقررة و لا يعطى أى اهتمام للتفكير العلمى أو القدرة على التعبير عن الأفكار، فضلا عن أنه يتناول بعض موضوعات المنهج التي يمتحن فيها التلميذ دون الموضوعات الأخرى مما يبعدها عن الشمول كذلك يتأثر الامتحان التقليدي بذاتية المصحح التي تبدو واضحة ليس فقط في النتائج التي يعطيها المصحح و إنما تبدو كذلك في جميع خطوات الإمتحان و الحكم على درجة صعوبة الأسئلة و مقدار ملائمتها لقوة التلميذ و قد ساهمت هذه العيوب في تفضي ظاهرة الغش لدى التلميذ بهدف النجاح في الامتحان (منصور و آخرون، ٢٠٠٣).

و يعتبر تطوير نظم التقويم و الإمتحانات من العوامل الهامة لخفض كلفة التعليم و قد سبق أن أوضحنا أن جزء كبير من نفقات التعليم يضيع بالرسوب و الذي يرجع إلى سوء نظم التقويم و الإمتحانات التي تعتمد على الإختبارات التحريرية فقط و التي لا تقيس مهارات أو قدرات عملية أو إنتاجية أو قدرة على الفهم أو التفكير و تؤدي إلى هدر في العملية التعليمية و يترتب عليه زيادة لا محل لها في الكلفة (فهيمى، ٢٠٠٨).

وتمارس معظم النظم التعليمية بعض الضبط أو الرقابة على نوعية مخرجاتها و هذا غالبا ما يأخذ شكل التفتيش على مخرجات النظام المدرسى والتفتيش على المدرسة يكون عن طريق (حجى ا،، ٢٠٠١):

١- نظام إجراء إمتحانات عامة للتلاميذ .

٢- استخدام مفتشين محترمين لقياس مستوى عمل الطلاب .

و يشدد الفكر النظامى على الأهمية التقويم أو مراجعة وظيفة النظام و أنشطته و تعد التغذية الراجعة مفهوما أساسياً فى كل مفاهيم النظم المفتوحة التي يتم من خلالها التقويم و تساعد التغذية الراجعة على الاستفادة إلى أقصى درجة من الخبرة السابقة و إن أليات المراقبة و الضبط تضع الحدود السابقة للتصرف و تساعد النظام على تجنب المعوقات و الأخطار السابقة (زاهر، ٢٠٠٨).

٦- غياب التوظيف الأمثل للتكنولوجيا :

تفرض السمات التي يتسم بها العصر الحالي ضرورة إصلاح التعليم بما يتناسب مع هذه السمات ففي عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و ثورة المعرفة و تسارعه تحتاج إلى تعليم يؤدي إلى تنمية قدرات الأفراد على الوصول إلى المعلومات و تنظيمها و حسن استخدامها في التفكير و التعبير و الإتصال و بناء العلاقات كما يتسم هذا العصر الذي يتسم بتناقص الموارد الغير متجددة من طاقات و خدمات تعليمياً ينتقل بالمجتمع من الصناعات التقليدية إلى صناعات حديثة و خدمات جديدة و يعتمد على التكنولوجيا في استنباط طاقات و أساليب و موارد جديدة ينقل بها من العمالة العضلية إلى العمالة العقلية و من التخصيص الضيق إلى المعرفة الشاملة ومن المركزية إلى اللامركزية و من التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي و من النمطية إلى التميز و من الخيار الواحد إلى الخيارات المتعددة (الحوت، ٢٠٠٨) .

إن التكنولوجيا الحالية يمكن أن توفر الدعم الذي يحتاجه الطلاب لتمكين الطلاب من البدء في تعلم قراءة هذا النص وكتابته بمساعدة الكمبيوتر حيث "يختار المتعلمون وينظمون ذاتياً نوع ودرجة الدعم الذي يحتاجون إليه". يمكن للمتعلمين أن يختاروا القراءة بشكل مكثف ، مع التركيز على فهم النص واستيعابه و الاستفادة من المصادر المرتبطة والمعلومات الأساسية يمكنهم أيضاً قضاء بعض الوقت في استخدام الموارد المرتبطة لاستكشاف بنية اللغة الهدف بشكل عام ولغة النص بشكل خاص من خلال الوسائط المتعددة ، توجد إمكانية لإنشاء برامج ذكية للغاية تستجيب بشكل مختلف لأخطاء الطلاب ، وتكيف القراءات والتمارين مع مستوى الطالب ، وتتعرف على كلام الطالب بالإضافة إلى ذلك توفر البرامج عبر الإنترنت دروساً تعليمية شاملة للأفراد (others Z. e., 2002).

إن تحقيق التربية التكنولوجية يقتضى تحليل و تشخيص دقيق لأبعاد العلم و التكنولوجيا التي تخص التربية و التعليم و ذلك على أساس:

- اعتبار العلم و التكنولوجيا و العمل و الإنتاجية مكونات و بنى بارزة في المجتمع و خاصة في المنظور التربوي و الاقتصادي و هذا لا يعنى الاقتصار على توفير الهياكل و البنى المادية التي تتطلبها تلك المكونات و إنما لابد أن يشمل ذلك التصورات الفكرية و القيم و الاتجاهات و العادات السلوكية لأفراد المجتمع .

- إن الأساس الذي ينبغي أن يتم الإستناد إليه في مجالات العلم و التكنولوجيا و العمل و التربية هو أن تنقل المؤسسات التربوية مواقف الحياة و أن ينقل الطلبة إلى مواقع النشاط و العمل و الإنتاج بحيث يتاح لهم التفاعل معها و ما يتصل بها من معارف و اتجاهات و مهارات و قيم تبرز الحاجة إلى أخذ النظام التربوي بالاتجاه التكنولوجي في التربية و الذي يؤكد على التكامل و الترابط بين الجوانب النظرية و العملية (القاسم، ٢٠٠٠).

٧- مشكلة الدروس الخصوصية :

- هي مشكلة تعبر عن أحد مظاهر أزمة نظامنا التعليمي و ذلك بسبب :
- نظام القبول بالمراحل الأعلى : يتمثل نظام القبول في رحلة التعليم الإعدادي و الثانوي أو المرحلة الجامعية التي تعتمد في أساسها على المجموع الأعلى لعدم القدرة على الاستيعاب الكلي مما دفع أولياء الأمور إلى اللجوء للدروس الخصوصية لتحقيق تطلعاتهم الاجتماعية بإلحاق أبنائهم بنوعيات تعليمية مرموقة أو كليات القمة (جادالله، ٢٠١٣).
 - عدم الإستقرار في السياسة التعليمية : فعند تغيير وزير التربية و التعليم يحدث هناك من التعديلات للنظم التعليمية و تغيير في سياسة التعليم مما يؤدي إلى عدم استقرار في العملية التعليمية الأمر الذي زاد من أزمة الدروس الخصوصية .
 - معلمو الأجر (التعاقد) : و ما يتقاضوه من مرتبات هزيلة لذا فهذا المعلم يسعى لزيادة دخله و من أجل ذلك فهو يحاول تشجيع الطلاب على الدروس الخصوصية بالطرق المختلفة .
 - الكتاب المدرسي : يأتي دور الكتاب المدرسي الذي هو بحاجة إلى ثورة شاملة من حيث التقسيم و التفسير و الفهرسة و شرح المصطلحات الصعبة.
 - التدريب الفني : عدم الاهتمام بعملية التدريب الفني لمعلمي المواد الدراسية و يحدث هذا أحيانا عند إدراج موضوعات جديدة في بعض المقررات و يتم تدريسها في المدارس بدون أن يتدرب عليها المدرسون تدريباً كافياً و جيداً .
 - استمدت مشكلة الدروس الخصوصية أهميتها نتيجة لما نجم عنها من آثار تربوية و تعليمية و اجتماعية متعددة و لا تقتصر على مرحلة معينة أو سنوات دراسية معينة فهي تعليم موازي و هي تعود الاعتمادية و الخمول العقلي و سوء العلاقات الإنسانية داخل المدرسة و التقليل من كرامة المعلم و إهماله في عمله و تفشي الغش و التساهل في الدرجات كما أنها تمثل عبئاً و إرهاقاً على الطلاب كما أنها تمثل عائقاً أمام تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التربوية و هي إهدار لموارد المجتمع البشرية و المادية و الازدواجية في الإنفاق في الخدمة التعليمية (جادالله، ٢٠١٣) :
 - كما أن مشكلة الدروس الخصوصية خلقت ظاهرة عدم المساواة بين الطلبة فالطالب الذي يتلقى دروساً خصوصية من معلمه يحصل على رعاية خاصة منه و قد يعطيه أسئلة الإمتحانات و قد يحصل على درجات متميزة و ينبغي منع مثل هذه الدروس و فتح دورات لرفع مستوى الطلبة في المدارس على حساب الدولة بأجور إضافية للمعلمين أو تطبيق وسائل أخرى بالإفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (كرم، ٢٠١٥).

٨- المواطنة و ضعف التركيز على القضايا الأكثر احتياجاً

هناك ضرورة للتنمية البشرية وإعادة تأهيل أفراد المجتمع بما يتناسب مع تحديات القرن الحادي والعشرين مع ما يتطلبه ذلك من تحديث لمنظومة القيم والمحافظة على مقومات الهوية الوطنية مع الانفتاح والتعامل مع المتغيرات المستجدة للعصر الحالي (الحوت، ٢٠٠٨)

وتتضمن المواطنة في تعريفها الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي ينبغي أن يتم تحليلها للوصول إلى المعنى الكامل للمواطنة ومن هذه المفاهيم مفهوم المشاركة ومفهوم المسؤولية ومفهوم الحقوق والواجبات أو الالتزامات ومفهوم المجتمع المدني (الخولي، ٢٠١٢).

وعلى الجانب الآخر لمفهوم المواطنة يمكن أن نوضح تحقيق مبدأ المواطنة هو حق الفرد في الاختلاف وإن مبدأ المواطنة لا يعنى القضاء على الاختلافات في الرؤى ووجهات النظر لأنه يختلف البشر فيما بينهم في لون البشرة وملامح الوجه واللغة والعادات والتقاليد والدين والعرق وغيرها من مظاهر الاختلاف وعلى الرغم من ذلك يجب احترام ذلك وتقديره ومعالجته بالطرق السليمة فالمواطنة تؤكد على التعددية على أساس الاعتراف بوجود تنوع واختلاف في المجتمع الواحد وبنفس المنطق قبول الآخر (الخير، ٢٠٢١).

وتعنى المواطنة المساكنة وتعايش في وطن واحد ثم ما يترتب عليها من حقوق وهي انتماء المواطن إلى وطنه والالتزام بما يحمل هذا الوطن من عقيدة دينية وقيم وعادات وتقاليد اجتماعية متوارثة وقيم المواطنة تعنى مجموعة الأخلاقيات والعادات والسلوكيات التي يتشربها الطالب خلال التفاعل مع المواقف والخبرات ويكون لها التأثير على أفكاره ومعتقداته ويتحدد بها سلوكه لبناء رؤية صحيحة حول الحقوق والواجبات التي يتضمنها انتماؤه وولائه لهذا الوطن (الغامدى، ٢٠١٠).

و للمؤسسة التعليمية دوراً في التربية إلى المواطنة ويمكن ايجازها فيما يلي (بوزيان، ٢٠١٥) :

- أن المؤسسة التعليمية تمثل بنية اجتماعية ووسطاً ثقافياً له تقاليده وأهدافه وفلسفته وقوانينه والتي وضعت لتتماشى وتتفق مع ثقافة وأهداف المجتمع والتي هي جزء منه تتفاعل فيه ومعها وتؤثر فيه وتتأثر به بهدف تحقيق أهدافه السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- أن المقررات الدراسية إلزامية يدرسها كافة التلاميذ والطلبة ولذلك تعتبر أداة هامة لتحقيق التواصل الفكري والتماسك الاجتماعي في المجتمع.
- تعد المؤسسة التعليمية من المؤسسات الرسمية التي توظفها السلطة السياسية في سبيل نشر القيم العليا التي تبتغيها لدى الطلاب.
- احتوائها للفرد فترة زمنية طويلة سواء أكان ذلك بالنسبة لليوم الدراسي أم بالنسبة للعام الدراسي أو بالنسبة لعمر المتعلم فتؤثر فيه وتعديل من سلوكه إضافة إلى المعلومات المختلفة.

٩- ضعف الإنتاجية و الكفاءة التعليمية و القصور فى الإنضباط و الإنتظام و

الإحتفاظ بالطلبة و الإنخفاض فى جاذبية المدرسة:

هذه المشكلات تتمثل فى قصور الأهداف العامة للتعليم و تركيزه على حفظ التراث و تعظيم قدرات الحفظ و الاسترجاع لدى الطالب و تسيد خبرات الماضى على هذا التعليم يجعله غير قادراً على التعامل مع أليات المستقبل و اقتصار قنواته على التمويل الحكومى و انخفاض كفاءته بسبب زيادة الطلب الاجتماعى عليه نتيجة للزيادة السكانية و تزايد مخرجاته النظرية عن نظيرتها العملية مما يسبب عجزاً فى الطبقة العاملة التى يحتاجها سوق العمل (عبد الرحمن ، ٢٠٢٠) .

و تبين شواهد الواقع المختلفة أن المدرسة و هى أهم الوسائط التربوية فى المجتمع ، لا تهتم بالمقومات الحضارية فى سلوك الطلاب داخل المدرسة مما جعلها بالإضافة إلى مؤسسات التعليم فى المستويات الأعلى مما أفقد الطلاب التجانس الشعور بالإنتماء و تحقق افتقاد المدرسة لدورها التعليمى من خلال قصر نظام التعليم و مسئولية المعلم على مجرد التواجد البدنى فقط فى المدرسة دون مسئولية عن القيام بالعملية التعليمية عند مستوى معين و يترتب على هذه الأوضاع نتائج خطيرة منها (الحوت، ٢٠٠٨):

يعتبر معيار الكفاءة و الفاعلية التى يجب أن تحاسب عليها المدارس على تقدير قيمة المخرجات التعليمية و تعريف الفاعلية بأنها مدى مطابقة المخرجات التعليمية للمؤسسة بالمخرجات المطلوبة منها و يتم تقدير أهمية الكفاءة من خلال مقارنة المخرجات بالمدخلات و من ثم يتم تقدير إدارة الموارد و الإدارة المالية على أساس معيار الكفاءة و الفاعلية فينبغى على المؤسسات التعليمية أن تفهم العلاقة بين مدخلاتها من البشر و الموارد المادية و المخرجات التعليمية المترتبة عليها فالمؤسسة التعليمية من هذا المنظور تعتبر نظاماً للمدخلات و المخرجات (بريدى و اخرون، ٢٠٠٦). و البيئة المدرسية الجاذبة هى البيئة التربوية التى يجد فيها المتعلم من عوامل الجذب ما لا يجده فى البيت أو الشارع و هى بيئة تعليمية صديقة للمتعلم حيث يشعر فيها المتعلم بمتعة التعليم و بهجة الحياة فى مدرسته طوال فترة الدوام الدراسى و تعرف اليونيسيف المدرسة صديقة الطفل بأنها المدرسة التى تتوافر فيها مجموعة من المواصفات التى تضمن جعل تعلم الطلبة أكثر متعة حالياً و فى المستقبل مما يشجع على المشاركة و الانفتاح و الحوار و القيام بممارسات ديمقراطية مرغوبة للطلبة و إعطاء المنظمة التعليمية الدعم الفعال و شمولية التعليم (ابراهيم م.، ٢٠١٤) .

١٠- غياب الخدمات المدرسية المقدمة للطلاب

من العوامل المؤثرة فى النظام المدرسى و تجعله إما نظاماً تعليمياً سليماً أو غير سليماً هى الخدمات المقدمة للطلاب سواء الترفيهية و الصحية و الإجتماعية (جراح، ٢٠١٨).

و تصنف الخدمات المدرسية في ثلاث أنواع : بشرية مثل الموجهين و المشرفين و الإداريين المساعدين و السكرتاريا و عمال الخدمات العامة و مختصوا تكنولوجيا المعلومات و التعليم و القوة العاملة الصحية و ثم تربوية كالمناهج و تكنولوجيا التعليم لاختلاف صياغتها و أنواعها الرقمية الالكترونية و العادية و أخيراً الخدمات المدرسية المادية التي تمثل التسهيلات و الميزانية و التجهيزات من أثاث و مكاتب و مواد تعليمية خام (حمدان، ٢٠١٥).

كما يكن تصنيف الخدمات المدرسية العامة إلى (حمدان، تطوير المنهج التربوي مع استراتيجيات تدريسه و موارده التربوية المساعدة، ٢٠١٨):

- خدمات النظافة .
- خدمات الصحة .
- خدمات التوجيه و الاشراف الاجتماعي و النفسي .
- خدمات التدريب و التأهيل المستمر لرفع الكفاية الوظيفي للإداريين و المعلمين و العاملين .
- خدمات تربوية و فنية كعاملى المكتبة و الوسائل و المواد التعليمية

و تعد خدمات التوجيه و الإشراف الاجتماعي و النفسى من الخدمات الطلابية و التي تتضمن الخدمات الغير تعليمية و غير الإدارية التي تقدم إلى الطلبة و لكل من هذه المجالات يعين اخصائيون يتفرغون غالباً لأداء هذه الخدمات كل حسب تخصصه فمثلاً يختص المرشد المدرسى بخدمات التوجيه و الإرشاد و كذلك مختصى الخدمات النفسية و العاملون بمراقبة و متابعة تنظيم و متابعة حضور الطلاب و العاملون فى الخدمة الاجتماعية المدرسية بخدمات الخدمة الاجتماعية (أبولنصر، ٢٠١٦). كما أن تحسين أداء التلاميذ يتعلق بتطوير المعرفة والفهم والمهارات في مجموعة من التخصصات يتعلق بتنمية مهارات التلاميذ كمتعلمين وفهمهم لكيفية تفكيرهم وتعلمهم. وبالتالي ، فإن السؤال الرئيسي هو كيفية الاستفادة من البيانات المتاحة يمكن استخدامها كمعلومات لدعم المعلمين والتلاميذ في إحراز تقدم في هذه المجالات (others A. T., 2009).

كما أن هناك العديد من الخدمات التي تساعد على تسهيل عملية تطبيق ما جاء فى الكتاب المدرسى و هذه الخدمات تشمل الخدمات البشرية مثل عمال المكتبة و فنى التجهيزات و تكنولوجيا التعليم و موظفى السكرتارية و الخدمات التربوية كالمواد و الوسائل و الكتب المساندة و مصادر التعلم على اختلاف أنواعها و الجداول المدرسية و المحنترات و قاعات الأنشطة (الحريري، ٢٠١٢).

و أيضاً توجد منظومة الخدمات الإضافية التي تساعد الإدارة المدرسة فى أداء عملها و من بين أهم هذه النظم النظم الصحية التي تركز على العناية الصحية بالتلاميذ و نظم الرعاية النفسية و الاجتماعية التي تستهدف العناية بالتلاميذ نفسياً و حل مشكلاتهم كلما أمكن ذلك و هناك نظم خدمات أخرى مثل نظم التغذية و نظم الرعاية البدنية (الهنداوى، ٢٠١١).

مثال ذلك الخدمات الصحية التي تعتمد أساساً على تقديم الأنشطة الصحية الوقائية التي تهدف إلى الوقاية من اعتلال الصحة مع الترميز على خدمات الإسعاف الطارئة و الخدمات العلاجية للحالات المحتاجة داخل المدرسة إضافة إلى التنسيق مع الجهات العلاجية بخصوص اكتشاف و معالجة المشكلات ذات الخصوصية في السنة المدرسية و إذا كان من المعتاد تقديم خدمات الصحة المدرسية خارج المدارس من خلال الأطباء في المراكز و الوحدات الصحية لكن ينبغي على الأطباء أن يلعبوا هذا الدور بالتعاون مع الأسرة التربوية و المجتمع و مقدمى الخدمات الصحية العلاجية (حجازى و غنيم، ٢٠٢١).

نادراً ما تكون الخدمات المقدمة للطلاب الموهوبين ثابتة فبعض المدارس تقدم برامج لوقت قليل جداً يتراوح بين ٣٠ و ٤٥ دقيقة أسبوعياً و مدارس أخرى لديها خدمات للطلاب الموهوبين فقط قبل اليوم المدرسى أو بعده و هناك العديد من المدارس التي تقدم خدمات للطلاب الموهوبين في مراحل معينة فقط (برولز، ٢٠١٢).

١٣ - ضعف الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة

يشكل ذوو الاحتياجات الخاصة نسبة تتراوح بين ٧-١٠% ضمن أى قطاع سكاني و ربما تزيد هذه النسبة إلى ما هو أعلى من ذلك في البلدان النامية و الفقيرة و يمثل ذوو الإعاقات البسيطة أو الخفية الغالبية العظمى من هذه النسبة إضافة إلى الحالات البيئية و مع أن أصحاب الإعاقات البسيطة و المتأخرون دراسياً يقاسون العديد من المشكلات النفسية و التعليمية و الاجتماعية المشتركة في معظمها و يعدون من أكثر الفئات استعداداً للإستفادة مما يمكن أن يقدم لهم من خدمات إلا أنهم أقل حظاً من حيث الرعاية الواجب تخصيصها لهم من أقرانهم ذوو الاعاقات الشديدة أو الكلية و غالباً ما يتركون دون رعاية (القريطى، ٢٠١٢).

و عندما نتحدث عن طفل خاص يجب علينا أولاً عدم تصنيفهم أو الحط من إنسانيتهم بسبب اختلافهم عن الآخرين و إنهم يواجهون مشكلات خاصة بهم تتعلق بالذات و التصور الجسمى و الغضب و الإعتمادية و لذلك يجب التعامل مع الانسان ككل متكامل (الجبالى، ٢٠١٦) و من أكبر المشكلات التي يواجهها ذوى الاحتياجات الخاصة النظرة السائدة تجاههم و ضعف الاهتمام الذى يولى لهم فى عمليات التخطيط بما يضمن تلبية حاجاتهم أيضاً (عربيات، ٢٠١١) و من المعلوم أن عدم كفاءة الخدمات التي تلبى احتياجاتهم غالباً ما يؤدي إلى زيادة مضاعفات إعاقاتهم و بالتالى تضخم مشكلة الإعاقة بينما يؤدي التكبير فى اكتشاف هذه الحالات وتوفير فرص رعايتهم إلى تقليل الآثار السلبية للإعاقة على مظاهر نموهم و تحسين حالاتهم و مفهومهم عن ذاتهم (القريطى، ٢٠١٢).

ويتيح نظام الدمج لذوى الاحتياجات الخاصة الاحتكاك المباشر و التواصل فى بيئة اجتماعية واقعية و طبيعية من خلال المشاركة فى النشاطات المختلفة داخل الفصل و خارجه مما يسهم فى زيادة التعارف بينهما و الفهم الأفضل من قبل كل طرف لظروف و إمكانات الطرف الأخر و بلورة أفكار و مفاهيم عن جوانب قوته و ضعفه كما يؤدى إلى تحسين اتجاهات العاديين نحو المعوقين و زيادة تقبلهم و التخلص من المفاهيم المسبقة الخاطئة عنهم و يعنى الدمج ضرورة أن يقضى المعاقون أطول مدة ممكنة فى الفصول العادية مع إمدادهم بالخدمات الخاصة إذا لزم الأمر كما يعنى ضرورة تعديل البرامج الدراسية العادية قدر الإمكان بحيث تواجه حاجات المعاقين مع إمداد معلم الفصل العادى بما يحتاج إليه من مساعدات (عامر، ٢٠١٩)

إن توفير أساليب الرعاية الاجتماعية و التربوية لذوى الاحتياجات الخاصة أصبح ضرورة ملحة حيث ينمى لديهم مشاعر الرضا و التقبل و الحب و الود تجاه أقرانهم و تجاه مجتمعهم مما يساعد على تقبل أنفسهم و هكذا أصبح دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم و المجتمع أمر ضرورى لاعتبارات كثيرة منها ما يتعلق بالمعوقين أنفسهم و ضرورة معاملتهم معاملة إنسانية تقتضى دمجهم فى الحياة العادية و عدم عزلهم عنها و منها ما يتعلق بظروف المجتمعات نفسها و قدرتها على إعداد مؤسسات و مدارس خاصة مع استحالة توفير الرعاية الاجتماعية و التربوية و النفسية المناسبة لهم فيها (اسماعيل، دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم العام ، ٢٠١٤).

و فى ضوء ما يستلزمه تعدد مظاهر رعاية ذوى الاحتياجات الخاصة من نفقات طائلة فى المجتمعات النامية خاصة فإن الحاجات تبدو ملحة لمساندة الجهود الحكومية فى هذا المجال بمشاركة شعبية واعية و هادفة و منظمة من قبل الجمعيات الأهلية فى المجتمع المحلى ، و أصحاب رؤوس الأموال و المصانع و إلى الإفادة من المتطوعين بصورة منهجية بعد تدريبهم و صقل مهاراتهم للعمل فى مؤسسات المعوقين و خدمة الميدان تعويضاً للنقص فى الكوادر البشرية اللازمة للعمل فى مجال الإعاقة إضافة إلى أهمية التنسيق و التكامل بين الجهود الشعبية و الحكومية لتحقيق أقصى كفاءة لها من ناحية و أقصى عائد ممكن منها من ناحية أخرى (القريطى، ٢٠١٢).

و قد صدر القرار الوزارى رقم ٢٥٢ بتاريخ ٥ أغسطس ٢٠١٧ بشأن قبول التلاميذ ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام و قد نص القرار على أن يطبق نظام الدمج للطلاب ذوى الإعاقة البسيطة بالفصول النظامية بمدارس التعليم العام الحكومية و المدارس الخاصة و المدارس الرسمية للغات و المدارس التى تدرس مناهج خاصة فى جميع مراحل التعليم قبل الجامعى و رياض الأطفال و بما يختاره ولى الأمر (التعليم، القرار ٢٥٢، ٢٠١٧).

١٤ - غياب المحاسبية و الشفافية في النظام التعليمي

تعد المحاسبية إحدى المداخل المستخدمة في تقويم الأداء و يقصد بالمحاسبية المجال الذي يكون فيه الفرد مسؤولاً أمام سلطة أعلى سواء كانت تشريعية أو تنظيمية عن أفعاله ، كما تتضمن أيضاً أن يقدم المدير البراهين على أن البرامج التي اتبعتها قد اتسقت مع الأهداف الموضوعية و أسهمت بفاعلية في تحقيقها .

و يقصد بالمحاسبية التعليمية قياس نتائج العملية التعليمية بطريقة مباشرة عن طريق استخدام معايير موضوعية في إطار نظام تعليمي يعتمد على تحقيق الأهداف أكثر من اهتمامه بالعملية التعليمية و الممارسات التربوية الضمنية لها و يهتم بالفاعلية أكثر من اهتمامه بالكفاية في التعليم و يتجه نحو نتائج العملية التعليمية أكثر من توجهه نحو عناصر العملية أو مدخلاتها (بغدادى، ٢٠١١).

من أهم الأهداف الإجرائية للجودة توفر الشفافية و الموضوعية في الحكم على أداء المؤسسة و التزام المؤسسة بمبادئ المحاسبية و المساءلة (خليل، مداخل حديثة في إدارة المؤسسات التعليمية ، ٢٠١٥).

و الخطوة الأولى في قيام المؤسسة التربوية بخلق جيل نزيه مشبع بروح المواطنة و تطهير المؤسسة التربوية من مظاهر الفساد التي تعاني منها و تبدأ هذه الإجراءات بوزارة التربية و التعليم و مديريات التربية و التعليم في المحافظات بتشديد المساءلة و الملاحقة للعناصر الفاسدة و تأسيس أقسام خاصة لمكافحة الفساد في كل مديرية و وضع ضوابط صارمة للتعيين و النقل و الترقية و منح الامتيازات على أساس الكفاءة و الخبرة و الشهادة العلمية ووفق مبدأ المساواة و عدم التمييز بين المواطنين أما بالنسبة للمدارس فينبغي اتخاذ الإجراءات للحيلولة دون تسرب الأسئلة و الإتجار بها و التلاعب بالدرجات و مكافحة كل مظاهر التميز بين أعضاء هيئة التدريس و تقديم المقترحات بشأن تعديل المناهج الدراسية (كرم، ٢٠١٥).

و قد طبق برنامج المحاسبية الخاص بقياس التميز في الأداء على مؤسسات تعليمية (حكومية و لغات و خاصة و صناعية و فنية) و حقق نجاحاً ملموساً و تقدماً في الأداء نتيجة للمحاسبية و نظام المكافأة الذي طبق مما أدى إلى تقديم أفضل الممارسات و تحقيق الأهداف خلال تحويلها إلى خطط عمل قابلة للتحقيق و التفعيل فقد استند على فكرة التعزيز القائم على المعايير الموضوعية لتحقيق التميز في الأداء و استمرار التحسين في الأداء و استمرارية التحسين (قاسم و سالم، ٢٠١٢).

أهم المقترحات لتحقيق الجودة في المدارس الرسمية للغات

إن إصلاح التعليم يحتاج إلى الإهتمام بجميع الجوانب و المجالات فالإصلاح يجب أن يكون شاملاً مبنياً على الجودة في مختلف مكونات المنظومة التعليمية لذلك اعتمدت الكثير من الدول على نظام

الجودة في إصلاح التعليم و تحقيق النتائج المرجوة حيث تشير الجودة إلى مجموعة من المعايير و الإجراءات يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي عن طريق مجموعة من الآليات و الدعامات التي من شأنها تحسين وضع المنظومة التربوية و تجاوز مختلف العوائق التي جعلت مستوى التعليم

و يشير مصطلح الجودة إلى تحسين مكانة المدارس الرسمية للغات و الإرتقاء و النهوض بها في البيئة التنافسية كما تركز على المنتج و هو نتاج العملية التعليمية من خلال الأنشطة و الإجراءات التي تحتاجها المؤسسات التعليمية التي تهدف إلى تحقيق و توفير الخدمة التعليمية الفاعلة و جودة المنتج التعليمي بغرض تلبية احتياجات المجتمع بأفضل صورة و أنسب تكلفة و ضمان كفاءة عالية المستوى العلمي و المعرفي .

و تحقيقاً لدور الجودة في المدارس الرسمية للغات في ضوء الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي فإن الدراسة تقترح ما يلي :

- وجود رؤية عامة للمؤسسة التعليمية تستند على المعلومات و الحقائق التي تنتج عن تحليل الواقع و تعبر عن قناعات العاملين و تمثل الأساس للتوجه نحو المستقبل .
- اتقان صياغة الأهداف و المعايير و تسخير الخبرات لتحقيقها .
- متابعة التقدم نحو الأهداف و هي النتائج التي تعمل المؤسسة على انجازها على أن تكون كمية و قابلة للقياس و واقعية واضحة و مفهومة .
- وضع استراتيجيات للتعلم تنطلق من حاجات العصر و تتواءم مع عجلة التطوير العلمي .
- التقييم الذاتي و التي يساعد على معرفة و فهم نقاط الضعف و القوة في الأداء مما يقود إلى التطوير المستمر .
- الاهتمام بالتغذية الراجعة و الحرص على جمع المعلومات و توثيقها لتفهم ردود الأفعال و الاستفادة منها لتحسين و تطوير المنظومة التعليمية .
- الإهتمام بالجودة خاصة في المرحلة الإبتدائية .
- الإهتمام بالمهارات الأساسية في الصفوف الأولى .
- التحسين الكيفي للمناهج و الخبرات التي تقدمها للطلاب بهدف تحقيق النمو الشامل لشخصية المتعلم و هي عملية تتصف بالشمول و تناول كافة الجوانب المتصلة بالمنهج و المتفاعلة معه بحيث يشمل أهداف المنهج و الخبرات الدراسية و المقررات و الكتب المدرسية و الأنشطة و طرق التدريس و الوسائل التعليمية و التقويم و القياس و أدواتهم و غير ذلك.
- تطوير الكتاب المدرسي .
- تفعيل الأنشطة المدرسية و الإهتمام به.

- إثارة التفكير العلمي و التفكير الإبداعي و النقدي من خلال الأنشطة الصفية و اللا صفية و إثراء الموقف التعليمي بما يحويه من خبرات جديدة للتلاميذ.
- الإبداع و الابتكار في حل المشكلات .
- الاهتمام باللغات الأجنبية باعتبارها أداة للتواصل مع الآخرين .
- تطوير نظام التقويم و الامتحانات حيث أنها تعتبر عناصر أصيلة و مؤثرة في تحقيق الجودة .
- نظام تقويم مرن و محفز.
- مناسبة التعليم لحاجات المجتمع .
- التركيز على المواطنة .
- زيادة القدرة على الاحتفاظ بالطلاب و زيادة جاذبية المدرسة
- الاهتمام بالأداء المدرسي و الإنضباط و الانتظام في المدارس .
- القضاء على الدروس الخصوصية .
- إجادة طلاب و خريجو المدارس الرسمية للغات اللغات الأجنبية .
- ضمان نوعية جيدة من الخريجين و الموائمة بين مخرجات التعليم و احتياجات سوق العمل .
- التوظيف الأمثل للتكنولوجيا .
- ضرورة تضمين المستحدثات التكنولوجية في كافة مناهج التعليم .
- تطبيق التعليم الإلكتروني و الذي يقلل من الأخطاء المحتملة و يسها استرجاع النتائج في وقت قصير مقارنة بالعمل اليدوي .
- وجود نظام إداري الكتروني ينجز الأعمال الإدارية بكفاءة و فاعلية .
- توافر تقنية المعلومات.
- تجهيز المدارس بالإمكانات التي تسمح بتوظيف مستحدثات التكنولوجيا بصورة سليمة .
- الاهتمام بذوى الاحتياجات الخاصة .
- تقديم الخدمات المدرسية و التوجيه و الإرشاد التعليمي و المهني بمفهومه الحقيقي بما يساعد على الحد من الهدر و فقد الكثير من الطاقات المادية و البشرية .
- الاهتمام بالطالب و العناية به و الحرص على تحقيق مستويات عالية من رضائه .
- تقدم المدرسة خدمات الإرشاد التربوي للمتعلمين و العاملين و أولياء الأمور .
- تحديد المتطلبات الأساسية المساهمة بأداء العمل بفاعلية .
- تحفيز العاملين و تحفيز فرق العمل .
- الانتظام في العمل و الدقة في أداء العمل .
- الإنضباط و الإلتزام بالقواعد و القوانين المنظمة للعمل.

- وجود قيادة فاعلة .
 - الاهتمام بتحقيق شروط اختيار مديري المدارس الرسمية للغات على أن يكون الإختيار على أساس المدير الداعم و الموجه و المحفز للمعلمين مما يساعد على تحقيق جودة العملية التعليمية.
 - الاستفادة من الخبرات و تقبل الأفكار الجديدة .
 - المحاسبية و الشفافية فى النظام التعليمى .
- و بالله التوفيق

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

القوانين القرارات الوزارية :

- ١- وزارة التربية و التعليم ٢٨٥ . (٢٠١٤). قرار وزارى رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠١٤ ، بشأن المدارس التجريبية للغات . القاهرة: وزارة التربية و التعليم.
- ٢- وزارة التربية و التعليم . (٢٠١٤). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعى . القاهرة.
- ٣- وزارة التربية و التعليم القانون ١٣٩ . (١٩٨٥). القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، المعدل برقم رقم ٦٤ لسنة ١٩٨٥ . القاهرة : وزارة التربية و التعليم.
- ٤- وزارة التربية و التعليم القرار الوزارى ٢٥٢ . (٢٠١٧). بشأن طلاب الدمج القاهرة : وزارة التربية و التعليم.
- ٥- وزارة التربية و التعليم . (١٩٨١). قرار وزارى رقم ٨١ . القاهرة: وزارة التربية و التعليم .
الكتب :
- ٦- إبراهيم عصمت مطاوع . (٢٠٠٤). أصول التربية . القاهرة : دار الفكر العربى.
- ٧- حمد اسماعيل حجي . (٢٠٠١). إدارة بيئة التعليم و التعلم . القاهرة : دار الفكر العربى.
- ٨- ----- . (٢٠٠٤). تطوير التعليم فى زمن التحديات الأزمّة و تطلعات المستقبل . القاهرة : مكتبة النهضة المصرية. -
- ٩- ----- . (٢٠٠٨). مستقبل ثقافة الطفل العربى (رصد الواقع و رؤى الغد) . القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.
- ١٠- أحمد عبد الحليم عربيات . (٢٠١١). إرشاد ذوى الاحتياجات الخاصة و أسرهم . عمان - الأردن : دار الشروق.
- ١١- بدر جراح . (٢٠١٨). استراتيجيات مبتكرة لحل المشاكل المدرسية . عمان : المعتر للنشر و التوزيع .
- ١٢- بديع محمود القاسم . (٢٠٠٠). علم النفس المهنى بين النظرية و التطبيق . عمان: مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع .
- ١٣- ترجمة بهاء جاهين مارجريت بريدى و اخرون . (٢٠٠٦). الإدارة التعليمية الاستراتيجية و الجودة و الموارد . القاهرة : مجموعة النيل العربية .
- ١٤- جاد الله ابو المكارم جادالله . (٢٠١٣). الدروس الخصوصية قضية نظام و رؤى مجتمع . الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

- ١٥- جمال محمد أبو الوفا و أسامة عبد العظيم. (٢٠٠٨). الاتجاهات المعاصرة في نظم التعليم . دار الجامعة الحديثة .
- ١٦- راضية بوزيان. (٢٠١٥). التربية و المواطنة الواقع و المشكلات . الطائف - الجزائر : مركز الكتاب الأكاديمي .
- ١٧- رافدة الحريري. (٢٠١٢). التقويم التربوي . عمان - الأردن : دار المناهج للنشر و التوزيع .
- ١٨- سمير عبد القادر خطاب حجازي ، ابراهيم السيد عيسى غنيم. (٢٠٢١). التربية الصحية الواقع و سيناريوهات المستقبل. الأسكندرية : دار التعليم الجامعي .
- ١٩- سميرة عليان و آخرون. (٢٠٠٩). الإصلاح التربوي في الشرق الأوسط (الذات و الآخر في المناهج المدرسية) . الجيزة: دار الشروق.
- ٢٠- سوزان واينبرينر و دينا برولز. (٢٠١٢). دليل التجميع العنقودي. (سهام جمال عمران، المترجمون) الرياض: مؤسسة الملك عبد العزيز و رجاله للموهبة و الإبداع دار العبيكان.
- ٢١- ضياء الدين زاهر. (٢٠٠٨). إدارة النظم التعليمية للجودة الشاملة. القاهرة: دار السحاب للنشر.
- ٢٢- طارق عبد الرؤوف محمد عامر. (٢٠١٩). دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى ضوء التوجهات العالمية المعاصرة . البازورى العالمية للنشر و التوزيع .
- ٢٣- عبد الرحمن بن على الغامدى. (٢٠١٠). قيم المواطنة لدى طلاب الثانوية و علاقتها بالأمن الفكرى . الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية .
- ٢٤- عبد اللطيف محمود محمد. (٢٠١١). الإصلاح التربوي و مداخله و برامجه و كلفته المالية. الأسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- ٢٥- عبد المطلب أمين القريطى. (٢٠١٢). سيكولوجية ذوى الاحتياجات الخاصة و تربيتهم . القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية .
- ٢٦- عبد الواحد كرم . (٢٠١٥) . الجوانب القانونية لمكافحة الفساد فى العراق . دار دجلة ناشرون و موزعون . المملكة الأردنية الهاشمية . عمان .
- ٢٧- عزة محمد رشاد محمود. (٢٠١٥) . تنمية الكفايات الإدارية لمديرى المدارس التجريبية الرسمية لغات فى بعض محافظات جمهورية مصر العربية. الفيوم : رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية التربية ، جامعة الفيوم.
- ٢٨- عطية منصور و آخرون . (٢٠٠٣). فلسفة التعليم الالزامى. القاهرة: الدار الهندسية.
- ٢٩- على على عبد العزيز. (٢٠١٥). دراسة تقويمية لبعض المدارس التجريبية فى ضوء مفهوم تكافؤ الفرص التعليمية. المنوفية : رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية، جامعة المنوفية.

- ٣٠- على مدكور. (٢٠٠٨). الشجرة التعليمية رؤية متكاملة للمنظومة التربوية. القاهرة: دار الفكر العربي للطباعة و النشر.
- ٣١- فهميم مصطفى. (٢٠٠٨). مشكلات القراءة من الطفولة إلى المراهقة (التشخيص والعلاج). القاهرة : دار الفكر العربي.
- ٣٢- مجدى ابراهيم محمد ابراهيم. (٢٠١٤). المدرسة الجاذبة للطالب و كيفية القضاء على ظاهرة الغياب. الاسكندرية : دار الوفاء لندنيا الطباعة و النشر.
- ٣٣- مجدى عبد الوهاب قاسم و فاطمة الزهراء سالم . (٢٠١٢). التدويل و ريادة المشروعات و الطريق الى الجودة. القاهرة: السلسلة التربوية المعاصرة ، دار العالم العربي.
- ٣٤- مجدى عزيز إبراهيم. (٢٠٠٩). الإبداع و جودة التعليم و المتعلم . القاهرة : عالم الكتب.
- ٣٥- محسن عبد الستار محمود عزب. (٢٠٠٨). تطوير الإدارة المدرسية فى ضوء معايير الجودة الشاملة . الاسكندرية : المكتب الجامعي الحديث .
- ٣٦- محمد أبو الخير. (٢٠٢١). المواطنة رؤية إنسانية .
- ٣٧- محمد زياد حمدان. (٢٠١٥). الإدارة الفعالة للتعليم الصفى المباشر و الأونلاين. دارالتربية الحديثة .
- ٣٨- ----- (٢٠١٨). تطوير المنهج التربوى مع استراتيجيات تدريسه و موارد التربية المساعدة.
- ٣٩- محمد سيف الدين فهمي. (٢٠٠٨). التخطيط التعليمي. القاهرة: مكتبة الأنجلو.
- ٤٠- محمد صادق اسماعيل. (٢٠١٤). دمج ذوى الاحتياجات الخاصة فى التعليم العام .
- ٤١- محمد صبرى الحوت. (٢٠٠٨). اصلاح التعليم بين واقع الداخل و ضغوط الخارج. القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية.
- ٤٢- محمد طه حنفي. (٢٠٠٩). دراسات اجتماعية و تربوية. حلوان: جامعة حلوان.
- ٤٣- مدحت محمد أبو النصر. (٢٠١٦). تطوير العملية التعليمية (مدرسة المستقبل). القاهرة : الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعى .
- ٤٤- مصطفى أحمد عبد الله عبد الرحمن. (٢٠٢٠). استراتيجية نهضة التعليم من التخطيط إلى التقييم. الجيزة : مركز الخدمات المهنية للإدارة.
- ٤٥- مصطفى عبد السميع محمد و جيهان كمال محمد السيد . (٢٠٠٦). قضايا تربوية معاصرة . القاهرة : دار السحاب للنشر.
- ٤٦- مصطفى عبد السميع محمد و فليب اسكاروس. (٢٠٠٦). البحث العلمى فى المجالات الانسانية . القاهرة: دار العين للنشر .

- ٤٧- منار محمد اسماعيل بغدادى. (٢٠١١). تطوير التعليم فى ضوء تجارب بعض الدول . المجموعة العربية للتدريب و النشر.
- ٤٨- مها عبدالقادر. (٢٠١٠) رؤى مستقبلية لمواجهة الفجوات المتوقعة فى التعليم المصرى . القاهرة : دار التعليم الجامعى .
- ٤٩- نبيل سعد خليل. (٢٠١٥). مداخل حديثة فى إدارة المؤسسات التعليمية . القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع .
- ٥٠- هديل مصطفى الخولى. (٢٠١٢). التعليم و المواطنة رؤية مستقبلية . القاهرة : المكتبة الأكاديمية
- ٥١- ياسر فتحى الهنداوى. (٢٠١١). إدارة المدرسة و إدارة الفصل -أصول نظرية و قضايا معاصرة . القاهرة : المجموعة العربية للتدريب و النشر .
- ٥٢- ياسر محمد محمد. (٢٠١٤). تقويم مدارس المستقبل الإعدادية التجريبية بمصر فى ضوء معايير المدرسة الفعالة. القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة ،معهد الدراسات التربوية،جامعة القاهرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- 1- Artbur Tatnall and others. (2009). Evaluation of information technology in education management. Newyourk : International federation for information processing aspringer series.
- 2- Arthur tatral and others. (2004). Information technology and educational manegment in the knowledge society . Newyourk : springer
- 3- Zeinab el nagger and others. (2002). Speer spotlight on primary English education resource. cairo - Egypt : Academy for educational development